الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي

بشأن أزمة مياه نهر الأردن (١٩٦١_١٩٦٩)

آلاء علاء الدين عبد الحليم أحمد

باحثة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الأداب _ جامعه السويس

ملخص البحث

منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، شكّلت قضية المياه، ولا سيما أزمة مياه نهر الأردن، محورًا رئيسيًا في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا السياق، جاء مشروع جونستون (١٩٥٣–١٩٥٥) كمحاولة أمريكية لتنظيم توزيع مياه النهر بين الدول المشاطئة، وهي الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل، بهدف تحقيق تنمية إقليمية وتقليل التوترات، ورغم التوصل إلى اتفاق فني مبدئي، إلا أن المشروع واجه رفضًا عربيًا رسميًا، حيث اعتُبر جزءًا من محاولات فرض تسويات غير عادلة للصراع، وعلى الرغم من عدم تنفيذه رسميًا، فقد أثّر المشروع على السياسات المائية اللاحقة في المنطقة، وكانت التوترات الحدودية التي حدثت بين إسرائيل والدول العربيه في الفتره من ١٩٦٤م إلي حرب ١٩٦٧ كانت من أهم أسبابها النزاع علي المياه، و قُبلت فتره ما بعد الحرب علي سيطره إسرائيل علي جزء كبير من منابع المياه، ورغم ذلك، لا تزال المياه تمثل مصدرًا للتوتر في المنطقة بسبب التحديات المستمرة مثل زيادة الطلب على المياه، والتغير المناخي، والتحكم الإسرائيلي بمصادر المياه في الضفة الغربية، وعدم وجود اتفاق شامل يضمن توزيعًا عادلًا لموارد المياه بين جميع الأطراف .

الكلمات المفتاحية : (الموقف الأمريكي، الصراع العربي الإسرائيلي، أزمة مياه، نهر الأردن).

Abstract

Since the establishment of the State of Israel in 1948, the issue of water—particularly the waters of the Jordan River—has been a central focus of the Arab-Israeli conflict. In this context, the Johnston Plan (1953–1955) emerged as an American attempt to regulate the distribution of the river's water among the riparian states—Jordan, Syria, Lebanon, and Israel—with the aim of promoting regional development and reducing tensions.

Although a preliminary technical agreement was reached, the plan faced official Arab rejection, as it was viewed as part of efforts to impose unjust settlements on the conflict. Despite not being officially implemented, the plan had a lasting impact on subsequent water policies in the region.

Water disputes were among the main causes of border tensions between Israel and the Arab states during the period from 1964 until the 1967 war. Following the war, Israel gained control over a significant portion of the water sources, which contributed to shaping a new hydropolitical reality.

Nevertheless, water continues to be a source of tension in the region due to ongoing challenges such as increasing demand for water, climate change, Israeli control over water sources in the West Bank, and the absence of a comprehensive agreement that guarantees a fair and equitable distribution of water resources among all parties.

Key words : (American Position, Arab–Israeli Conflict, Water Crisis, River Jordan).

المقدمة:

في ستينيات القرن العشرين، تصاعد الصراع على مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية، حيث سعت إسرائيل إلى تحويل مياه النهر لصالح مشاريعها الزراعية عبر "ناقل المياه الوطني" عام ١٩٦٤، في حين ردت الدول العربية بمشروع مضاد لتحويل روافد النهر، أدى هذا التنافس إلى توترات سياسية وعسكرية ساهمت في تصعيد الصراع العربي الإسرائيلي، وصولًا إلى حرب ١٩٦٧.

تحويل مياه نهر الأردن

الخطه الموحده لمياه نهر الاردن "خطه جونستون " :

١_ الاتفاق المبدئي حول إدارة مياه نهر الأردن:

في ١٩ فبراير ١٩٥٥، تم التوصل إلى تفاهم أولي بين حكومات الأردن، لبنان، سوريا، ومصر، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، بشأن إدارة مياه نهر الأردن وتنميتها، كان الهدف من هذا التفاهم تحديد العناصر الرئيسية لخطة تنظيم وتوزيع المياه في المنطقة، ورغم أن هذه الصيغة لم تكن حاسمة بعد، إلا أنها حددت النقاط التي تم الاتفاق عليها مبدئيًا، مع التأكيد على ضرورة حل بعض القضايا الفنية في وقت لاحق.

١_التخزين:

- تم الاتفاق على تخزين مياه نهر الأردن واليرموك باستخدام الخزانات على نهر اليرموك، بالإضافة إلى استخدام بحيرة طبريا كخزان رئيسي،

تم تحديد بناء سد على نهر اليرموك بسعة تخزين تصل إلى ٣٠٠ مليون متر مكعب، ليخدم احتياجات الأردن وسوريا.

- أن يتم استخدام جزء من المياه الفائضة من هذا الخزان لإطلاقها إلى بحيرة طبريا ثم إلى الأردن.

٢_ الاشراف

- تم الاتفاق على إنشاء هيئة محايدة، تحظى بقبول جميع الأطراف، للإشراف على سحب وإطلاق المياه، على أن تتم مناقشة تفاصيل هذه الهيئة في وقت لاحق.

٣_ تقسيم المياه :

تم تحديد حصص المياه لكل من الدول المعنية علي النحو التالي:

- **الأردن:** 537 مليون متر مكعب سنويًا من نهري الأردن واليرموك، بالإضافة إلى الموارد الداخلية من الآبار والينابيع .
- **سوريا:** 132 مليون متر مكعب، مقسمة بين نهر بانياس، نهر الأردن، ونهر اليرموك .
- **لبنان:** 35 مليون متر مكعب سنويًا من نهر الحاصباني .

تُعتبر هذه الحصص مبدئية وتعتمد على المعطيات الهيدرولوجية للمياه المتاحة في النهرين، ويمكن تعديلها حسب الظروف .[i]

٢_ موقف الاردن من الخطه:

تعد قضية مياه نهر الأردن أحد المحاور الرئيسية للنزاع العربي الإسرائيلي في القرن العشرين، حيث كانت خطة جونستون لتوزيع مياه نهر الأردن واحدة من أبرز الجهود الدولية لحل النزاع المائي بين الدول المشاطئة

في هذا السياق، يعكس موقف الأردن من خطة جونستون تعقيدات السياسة الإقليمية والتحديات الفنية التي أدت إلى رفض الخطة، ووفقًا للمحادثات التي تمت مع المسؤولين الأردنيين، كان رئيس الوزراء الأردني في الستينيات يرى أن أي رئيس وزراء أردني لا يمكنه قبول خطة جونستون في ذلك الوقت ، بسبب المعارضة السياسية العربية الراسخة تجاهها، فقد اعتبرت خطة جونستون رغم محاولاتها تقديم حلول تقنية عادلة لتوزيع المياه، مسألة سياسية معقدة في ظل الضغوط الإقليمية من جامعة الدول العربية، التي كانت ترفض أي اتفاقيات مع إسرائيل، على الرغم من ذلك أشار المسؤولون الأردنيون إلى أن الاعتراضات على الخطة كانت تتعلق في جزء كبير منها بالخلاف حول تخصيص ٣٠ مليون متر مكعب من المياه المالحة التي كانت إسرائيل ترغب في تضمينها في حصتها المائية، وهو ما رآه الأردن غير مقبول.

من جهة أخرى، كشف المسؤول الأردني، نقيب المجالي، أن الأردن كان يرفض الخطة ليس فقط لأسباب سياسية ولكن أيضًا لأسباب فنية، فقد أكد أن مشروع إسرائيل لسحب المياه العذبة من نهر الأردن قبل دخولها بحيرة طبريا يمثل تهديدًا مباشرًا للأراضي الزراعية في وادي الأردن السفلي، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الملوحة في المياه المتبقية، وهو ما سيتسبب في تدمير المحاصيل الزراعية، كما شدد المجالي على أن الأردن لن يقبل بأي اتفاق يترك مياه نهر الأردن العذبة تحت سيطرة إسرائيل، حيث سيؤدي ذلك إلى حرمان الأراضي الأردنية من المياه العذبة التي طالما اعتمدت عليها، وهو ما يعكس رفضًا جوهريًا لخطة توزيع المياه بموجب جونستون.

توقع الأردن تدخلًا أمريكيًا فعالًا لمنع إسرائيل من الاستيلاء على المياه العذبة، ويعتبر أن أي تحرك إسرائيلي في هذا الاتجاه سيؤدي إلى تصعيد

الأوضاع في المنطقة وبالفعل، أشار المجالي إلى أنه إذا لم تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات لوقف إسرائيل، فقد يضطر الأردن إلى دعم الجمهورية العربية المتحدة (مصر) عسكريًا لمنع إسرائيل من الاستيلاء على المياه العذبة، وهو ما يعكس تعقيد الموقف الأردني وقلقه من التداعيات السياسية والاقتصادية[ii].

٣_ تطور خطة جونستون لتوزيع مياه نهر الأردن:

بدأت محاولات وضع خطه جونستون في عام ١٩٥٣، عندما أرسل الرئيس الأمريكي المبعوث إريك جونستون إلى الشرق الأدنى بهدف التوصل إلى خطة مشتركة لاقتسام مياه نهر الأردن بين الدول المشاطئة (إسرائيل، الأردن، وسوريا). كان الهدف الرئيس لهذه الخطة هو تجنب نشوب صراعات مستقبلية حول موارد المياه الحيوية في المنطقة، التي تعد أساسًا للتنمية الزراعية والاقتصادية.

مفردات خطة جونستون :الركيزة الأساسية لخطة جونستون كانت ضرورة تخصيص حصص عادلة من المياه لكل دولة بناءً على احتياجاتها الفعلية. كانت الخطة تُتوقع أن تحقق التوازن بين الدول الثلاث، بحيث يحصل الأردن وسوريا على حصص كافية لتلبية احتياجاتهما التنموية، في حين يتم تخصيص حصة لإسرائيل لاستخدامها في مشاريع الري في صحراء النقب، ورغم المفاوضات الفنية التي أُجريت بين الأطراف المعنية، والتي أظهرت توافقًا فنيًا، ولقد رفضت جامعة الدول العربية الخطة على المستوى السياسي في عام ١٩٥٥، ويرجع هذا الرفض إلى القلق العربي من أن تخصيص مياه لصالح

إسرائيل قد يؤدي إلى تعزيز الهجرة اليهودية، وبالتالي يُسهم في التوسع الإقليمي الإسرائيلي.

التنفيذ التدريجي لخطة جونستون :رغم الفشل السياسي في قبول الخطة، قامت الولايات المتحدة بمحاولة تنفيذها تدريجيًا من خلال تقديم المساعدات المالية، حيث خصصت حوالي ستة ملايين دولار لمشاريع الري في الأردن، وحوالي ثلاثين مليون دولار لدعم مشاريع إسرائيل لتطوير مواردها المائية، وقد قامت الولايات المتحدة أيضًا بكتابة ضمانات لكل من الأردن وإسرائيل لتأكيد التزامهما بالشروط الفنية لخطة جونستون، هذا التنفيذ الجزئي لخطة جونستون استمر على الرغم من المقاومة السياسية، وكان ذلك مدعومًا بالحقائق الجغرافية، حيث أن ٨٥% من احتياجات الأردن المائية كانت يمكن تلبيتها من مياه نهر اليرموك، وهو الرافد الرئيسي لنهر الأردن.

التحديات المستقبلية: أحد التحديات الكبرى التي واجهت الخطة كان بدء إسرائيل في سحب المياه من بحيرة طبريا في عام ١٩٦٣ عبر قناة جديدة لنقل المياه إلى النقب، هذا التحرك كان من المتوقع أن يثير مقاومة شديدة من الدول العربية، التي كانت تفكر في تنفيذ مشاريع مضادة مثل تحويل مجرى نهر الأردن في سوريا ولبنان. ومع ذلك، كانت هذه المشاريع غير فعالة من الناحية الاقتصادية وغير قابلة للتنفيذ بالكامل.

إعادة التفكير في الحلول :في ضوء الفشل في تنفيذ خطة جونستون بالكامل، كان هناك تفكير مستمر في إمكانية تجديد الجهود لحل النزاع حول مياه نهر الأردن، وقد أبدى البنك الدولي اهتمامًا بالمسألة بعد نجاحه في حل مشكلات مشابهة في مناطق أخرى مثل نهر السند، كما ناقش بعض المسؤولين

الأمريكيين إمكانية تجديد المفاوضات لتحقيق تقدم تدريجي في حل مشكلة المياه، شريطة أن يتم وضع حلول لقضايا النزاع العربي–الإسرائيلي الأخري مثل قضية اللاجئين والحدود وضمانات الأمن[iii].

في الوقت نفسه قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون بالتأكد علي أن تحويل مياه نهر الأردن ضروري لتلبية احتياجات إسرائيل، خاصة في منطقة النقب، مشيرًا إلى أن التنفيذ سيتم بحلول عام ١٩٦٣ وفق خطة جونستون. هنا هدد العرب بالتصعيد العسكري فى حال قيام إسرائيل بتحويل منابع النهر، فى حين دعمت الولايات المتحدة خطة تنمية متوازنة لمياه وادي الأردن، لكنها رفضت اقتراح بن جوريون بتخصيص نهر الأردن لإسرائيل ونهر اليرموك للأردن، مؤكدة ضرورة احترام حقوق الدول العربية في المياه، كما اقترحت وساطة البنك الدولي لتخفيف التوترات وضمان تخصيص عادل للمياه[iv].

و لكن قام إريك جونستون باستعرض جهوده (١٩٥٣–١٩٥٥) لتطوير خطة تقسيم مياه وادي الأردن بين العرب والإسرائيليين، التي كانت ستساهم في ري ٢٥٠ ألف فدان وتوفير فرص عمل لـ٢٠٠–٢٥٠ ألف لاجئ عربي، مما يعزز استدامة الأردن وعلي الرغم التوافق الفني، ولكن أُعيقت الخطة بسبب قرارات سياسية من الجامعة العربية عام ١٩٥٥. وأشار جونستون إلى أن إسرائيل، بحلول ١٩٦٣، ستستحوذ على ٦٠% من مياه الحوض، ما سيؤثر سلبًا على الأردن من الناحية الاقتصادية، كما حذر من نقص المياه في الأردن بسبب عدم بناء سد المقارين على نهر اليرموك، الأمر الذي قد يثير نزاعات بين الأطراف.

وأمام ذلك اقترح جونستون تعيين مبعوث أمريكي للتحدث مع قادة المنطقة (ناصر، حسين) بهدف دفع مشروع سد المقارين وتهيئة الأجواء للعودة إلى خطة تقسيم المياه، وأكد على ضرورة الاستعانة بالبنك الدولي لإنجاز المشروع، مع إبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن التدخل المباشر بسبب الحساسيات العربية ، تم التأكيد علي ضروره أكمال المشروع وبالفعل تم الخطيط للسد ولكن لم يتم تنفيذه في فتره الستنيات .[٧]

٤_ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من خطه جونستون :

توقعت الحكومة الأمريكية تصاعد التوترات بين إسرائيل والدول العربية مع اقتراب موعد استخدام إسرائيل لمياه نهر الأردن من بحيرة طبريا، وسعت لتجنب التصعيد وإبقاء نفسها بعيدة عن أي موقف قد يجعلها مثار إنتقاد من جانب الدول العربية، وتركز هدفها في تشجيع استخدام عادل وفعال لمياه الأردن، إما عبر الخطة الموحدة أو من خلال خطط وطنية متوافقة معها، ورغم أن العرب وافقوا على الخطة من الناحية الفنية، إلا أنها أصبحت رمزا لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل، مما أثر على مصداقيتها كوسيط محايد. كما يُعتبر البنك الدولي الأداة المناسبة للمساعدة في تنفيذ مشاريع المياه في الأردن، مثل سد اليرموك، وهو جزء من الخطة الموحدة التي لم تُنفذ بالكامل بعد .

وفي هذا السياق، سعت الولايات المتحدة لدعم الأردن في للحصول على دعم سوريا ولبنان لتنفيذ المشاريع المائية، مع ممارسة الضغط بشكل سري لمنع تحويل القضية إلى مشكلة دولية كبرى. علاوة على ذلك، أمتلكت الولايات المتحدة ضمانات من إسرائيل والأردن بعدم تجاوز المخصصات المقررة في خطة جونستون للمياه، وسعت للحفاظ على هذه الضمانات. رغم التوترات في

هذه الفترة، وتوقعت تتخلى إسرائيل عن خططها في خريف ١٩٦٣ قبل أن تتطور المشكله، ومن ثم يصبح التدخل الأمريكي مفيدًا في تخفيف التوترات أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية، فإن المحادثات ينبغي أن تقتصر على عدد قليل من الشخصيات الرئيسية وبطريقة غير رسمية، للحفاظ على حياد الولايات المتحدة. [vi]

هذا وقد أرسل مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، كليفلاند ، إلى وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ماكغي (mcghee) ، ووزير الخارجية، راسك، في ٢٥ مايو ١٩٦٢، مذكره توضح موقف الولايات المتحدة تجاه سحب إسرائيل المياه من النهر. تتفق المذكرة على ضرورة تأكيد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في سحب المياه وفقًا للخطط المحددة، بشرط أن تلتزم إسرائيل بالحصة المقررة وتؤمن آلية إشراف محايدة. كما تطرح تساؤلات حول توقيت تقديم الضمانات، هل يجب تأجيلها حتى أوائل عام ١٩٦٣؟، وهل تم دراسة ردود الفعل المحتملة لإسرائيل بخصوص الضمانات؟. بالإضافة إلى ذلك، تتساءل كليفلاند عن أفضل الطرق لتحقيق أهداف المفاوضات مع إسرائيل، وتحث على بذل مزيد من الجهود لتحضير الدول العربية، خصوصًا سوريا، للتقليل من التأثيرات السلبية المحتملة[vii].

وجاءت التقديرات الهندسية لسعة شبكة المياه الوطنية بإسرائيل في ٣٠ أغسطس ١٩٦٢ – والتي صممت لنقل المياه من بحيرة طبريا إلى القناة الوطنية للمياه– أن القناة قادرة على نقل ما بين ٤٠٠ و٥٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويًا باستخدام مضخات ثلاثية بسعة إجمالية تصل إلى ٦١٥ مليون متر مكعب، مع تشغيل مضختين والإحتفاظ بواحدة كاحتياطي. وأشار التقرير أن الأمر قد يقلل بشكل كبير من المخصصات المائية للدول العربية وفقاً لخطة

الاستخدام الموحد لمياه وادي الأردن، ورغم أن الخطة لم تحظ بقبول سياسي، فقد تم اعتبارها مرجعًا تقنيًا للتوزيع، ومع ذلك، صرحت إسرائيل أن تحويلاتها السنوية من بحيرة طبريا بحلول عام ١٩٧٠ ستبلغ ٣٢٠ مليون متر مكعب فقط، مما يوضح عدم نيتها استغلال السعة الكاملة للقناة. وشدد المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي "بوندي " على أن أي تجاوز للحصص المحددة في خطة جونستون سيشكل مسألة خطيرة قد تؤثر على إدارة الموارد المائية في المنطقة[viii].

٥_ موقف الدول العربيه اتجاه الخطه :

دار نقاشٌ بين السفير الأمريكي والرئيس جمال عبد الناصر وفي ٧ يناير ١٩٦٤، حول قضية مياه نهر الأردن وقمة الدول العربية، حيث أكد السفير أن موقف الولايات المتحدة تجاه أزمة المياه يهدف إلى تقديم حلول واقعية قائمة على خطة جونستون، مع التشديد على أهمية احترام حقوق الدول المشاطئة، كما استعرض النقاش الخيارات المتاحة للعرب، محذرًا من استخدام القوة أوتنفيذ الخطة العربية الموحدة لتحويل نهر الأردن، حيث سيؤدي ذلك إلى تصعيد عسكري من جانب إسرائيل ، وأعطي السفير الأمريكي مثال بأنه أي خطه لتحويل منابع مياه نهر الأردن سوف يأدي إلي صدام عسكري من قبل إسرائيل فعلي سبيل المثال إذا قامت أثيوبيا بتغير منابع نهر النيل الأزرق عن مصر سوف تقوم برد فعل عسكري أمام هذا العمل.

كما أشار إلى أن التعاون العربي في تطوير استخدام المياه بشكل مستقل يمثل الخيار الأكثر فاعلية. من جانبه، أقر الرئيس ناصر بعدم وجود

اتفاقيات عربية–إسرائيلية بشأن المياه وأبدى تحفظًا على مناقشة تفاصيل مؤتمر القمة، مع تأكيده على ضرورة البقاء في حالة استعداد عسكري مستمر.[ix]

ورغم ذلك أستعدت إسرائيل لبدء تحويل مياه نهر الأردن من بحيرة طبريا في ربيع سنة ١٩٦٤م ، مع التخطيط لبدء الضخ التجريبي في منتصف فبراير لنفس العام، يليه ضخ مستمر بعد شهرين أو ثلاثة، و اعتُبرت هذه القضية من أكثر العوامل التي قد تؤدي إلى اندلاع حرب جديدة بين العرب وإسرائيل، و أظهر العرب تصميمًا على منع التحويل، رغم افتقارهم للقدرة على مواجهته عسكريًا ، أمام هذا تعهد الرئيس كينيدي بدعم إسرائيل، بشرط التزامها بالكميات المحددة ضمن خطة إريك جونستون لعام ١٩٥٥. مع اتخاذ ترتيبات دبلوماسية مكثفة لضمان الالتزام بهذا التعهد، والتركيز على منع أي تدخل عربي دون الإضرار بالعلاقات مع الدول العربية في القضايا الأخرى المثيرة للجدل، وأعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على تعزيز آلية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة، والانخراط في دبلوماسية نشطة مع القادة العرب، واللجوء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة عند الحاجة. إذا ما نجحت هذه الجهود في تفادي اندلاع الحرب، فسيُنظر إلى هذا الدعم على أنه مساهمة أساسية في أمن إسرائيل، توازي في أهميتها الدعم الأمريكي لإنشائها عام ١٩٤٨ .[x]

في٢٥ يناير ١٩٦٤، جرت محادثات بين المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين حول خطة توزيع المياه في نهر الأردن، والتي كانت جزءًا من "الخطة الموحدة". حيث ناقش السفير الإسرائيلي هارمان" Harman" مع المسؤولين الأمريكيين، عدة مسائل تتعلق بالتخصيصات المائية، مطالبًا الولايات المتحدة بعدم الإشارة العلنية إلى تخصيصات المياه، خصوصًا تلك

المتعلقة بمشاريع اليرموك والعدسية، ودعم موقف إسرائيل في التخلص من المياه المالحة في بحيرة طبريا دون إهدار المياه.

كما سعى هارمان لدى الولايات المتحدة لكي لا تمارس ضغوطها على إسرائيل بغية التوصل إلى حل نهائي للاختلافات حول التخصيصات المائية، هنا أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة توضح موقفها، مؤكدة رفضها لأي عدوان عربي ضد إسرائيل، ومعارضتها لإعادة التفاوض بشأن الخطة الموحدة، أو تدخل الأمم المتحدة في تنفيذها. كما أكدت على ضرورة التحقق المشترك بين الدول المعنية فيما يتعلق باستخدام المياه، مشيرة إلى أن إسرائيل يجب أن تقبل التخصيصات المحددة في الخطة.[xi]

وفي ٢٢ فبراير ١٩٦٤، تم توجيه رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية تتعلق بمناقشات حول مياه نهر الأردن مع الملك حسين. وركز اللقاء على تقديم تطمينات للأردن في الحصول على حصته المشروعة من المياه، مع التأكيد على ضرورة أن تتعاون إسرائيل لضمان توزيع المياه بشكل عادل، كما تم عرض بعض المقترحات التقنية مثل انشاء محطة الطاقة وحوض المياه، مع التأكيد على أنها لا تحل محل "الخطة العربية" بل هي جزء منها، ولقد أبدى الملك حسين اهتمامه بالدراسة الفنية التي قدمتها الولايات المتحدة، لكنه شدد على ضرورة متابعة "الخطة العربية" التي يراها أكثر توافقًا مع مصالح الأردن، كما أشار الملك إلى قلقه من تصعيد التوتر مع سوريا في حال بدأت إسرائيل في ضخ المياه، ولاحظ السفير أن الملك يبدو متعاونًا ولكنه حذر بشأن المقترحات، وأعرب عن قلقه من ردود الفعل المحتملة في العالم العربي[xii].

تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة والدول العربية نتيجة دعم واشنطن لإسرائيل في مشاريع تحويل مياه نهر الأردن، و أوضحت الولايات المتحدة أن العرب بسبب إحباطهم من عدم قدرتهم على إيقاف هذه المشاريع، باتوا يهاجمون أصدقاء إسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة، وللحد من هذا التوتر اقترح وزير الخارجية الأمريكي دين راسك اتخاذ خطوات ودية تجاه الدول العربية، مثل تقديم قرض للجمهورية العربية المتحدة بشروط تتيح التراجع عنه إذا دعت الحاجة، واستمرار المراسلات الودية بين القيادة الأمريكية والرئيس المصري جمال عبد الناصر.[xiii]

فيما يتعلق بالتحويل العربي المقترح لمياه نهر الأردن، رأت الولايات المتحدة أن سوريا تمثل الخطر الرئيسي، في حين اتسمت مواقف الأردن ولبنان بالتناقض؟؟، ولم تكن الجمهورية العربية المتحدة تشعر بقلق فوري حيال الأمر، من جانبها سعت إسرائيل إلى التقليل من أهمية مسألة زيادة الملوحه فوق بحيرة طبرية، فأشارت إلى أن تصريف المياه فيها سيساهم في تحسين جودة المياه وتقليل ملوحتها. كما أكدت التزامها بمعايير الخطة الموحدة واستخدام المياه وفقًا لما تنص عليه، وأبدت إسرائيل تقديرها الكبير للدعم الأميركي، متعهدة بعدم إثارة أي دعاية حول الموضوع. وخلال المحادثات الأخيرة مع الأمين العام للأمم المتحدة، تم الاتفاق على أن من غير المستحسن طرح قضية مياه نهر الأردن للنقاش داخل المنظمة الدولية .[xiv]

وأثار الرئيس ناصر مسألة دعم الولايات المتحدة للوضع الموجود آنذاك لحماية إسرائيل، ودافعت الولايات المتحدة عن موقفها مؤكدة له أن الجهود الأمريكية تهدف إلى العمل البناء مع جميع دول المنطقة، بما في ذلك الجمهورية العربية المتحدة، وأقر ناصر بأن الرئيس كينيدي كان يعمل من أجل

السلام، لكنه أبدى استياءه من التصريحات التي صدرت بعد وفاته من أليكسيس جونسون والرئيس جونسون، والتي اعتبرها العرب مهينة، خاصة أنها جاءت مباشرة بعد القمة العربية وأشادت بإسرائيل دون أي إشارة إيجابية للعرب، أوضحت واشنطن أن خطاب أليكسيس جونسون كان معدًا مسبقًا قبل معرفة موعد القمة، وكان يهدف إلى توضيح السياسة الأميركية في الشرق الأدنى مع بداية عام حاسم، كما أشارت إلى أن القراءة الدقيقة لخطاب الرئيس جونسون تظهر أن الولايات المتحدة عرضت دعمها لدراسة تحلية المياه لأي دولة مهتمة، وأضاف السفير بادو "السفير الأمريكي فى القاهرة حتى يونيو ١٩٦٤" أن المتخصصين الأميركيين في تحلية المياه كانوا يعملون بالفعل مع نظرائهم في الجمهورية العربية المتحدة خلال العام الماضي .[xv]

وفي برقية صادرة من سفاره المملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، نُقلت مخاوف عدد من السفراء الأمريكيين وهم " ماير ونايت وهارت و بارنز و بربور" من تدهور العلاقات الأمريكية العربية في ظل دعم الولايات المتحدة لتحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن خارج الحوض بعد المجهود الذي حققوه في تحقيق المكاسب مع العرب، وأشار السفراء إلى أن ردود الفعل العربية المتزايدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية تعود بشكل أساسي إلى ما اعتبروه تغيرًا في السياسة الأمريكية، حيث يُنظر إلى الإدارة الجديدة للرئيس جونسون على أنها تميل لصالح إسرائيل مقارنةً بالسياسات الأكثر توازناً لإدارة كينيدي، كما أوضحوا أن سلسلة الخطب الرسمية الأمريكية، مثل خطاب أليكسيس جونسون وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول، قد عززت هذا الانطباع العربي، لا سيما بعد مؤتمر القاهرة الذي زاد من الثقة العربية في قدرتهم على التأثير الإقليمي.

أكد السفراء أن هذه التوجهات قد تؤدي إلى تصاعد الخطاب والإجراءات المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة في الأشهر المقبلة وشددوا على أهمية التوازن في الخطاب السياسي الأمريكي، خاصةً فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة لإسرائيل، لتجنب تفاقم التوترات، كما أشاروا إلى أن قادة دول مثل لبنان، الأردن، والكويت يشعرون بضغط كبير للتماشي مع الخطاب العربي ضد إسرائيل، حيث يُنظر إلى دعم القضية الفلسطينية كأمر ضروري للحفاظ على مكانتهم الإقليمية، وعبّر السفراء عن تفهمهم للسياسة الأمريكية، إلا أنهم أبدوا قلقهم من تأثيراها على العلاقات مع الدول العربية، ودعوا إلى ضبط النفس في التصريحات السياسية خلال الفترة المقبلة، وفي الوقت نفسه أقروا بأن العرب ساهموا في تعقيد الموقف بسبب سياساتهم تجاه إسرائيل ودعوتهم المتزايدة لإزالة القواعد الغربية المنطقة[xvi].

وعلى الرغم من رفض العرب، وخصوصًا الرئيس جمال عبد الناصر، لبرنامج تحلية المياه باستخدام الطاقة النووية – الذي قررت الولايات المتحدة تنفيذه مشتركة مع إسرائيل– أكدت الولايات المتحدة دعمها لتنفيذ المشروع، من جانبه رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفي إشكول بالمشروع، مظهراً اهتمامًا كبيرًا بالجهود الأميركية في هذا المجال، متسائلًا عن الجدول الزمني المتوقع لبدء البرنامج المشترك الذي أعلنه الرئيس جونسون، إضافةً إلى تكلفة المشروع وحجم المساهمة الأمريكية فيه، وأوضح فيلدمان "نائب المستشار الخاص للرئيس جونسون حتى يناير ١٩٦٥" أن الخطوة الأولى ستكون إجراء مناقشات بين العلماء الأميركيين والإسرائيليين لتحديد الإمكانيات المتاحة والخطوات التعاونية الممكنة، غير أن هذا النقاش أثار مسألة تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمفاعل النووي الإسرائيلي فى ديمونة، حيث أشار فيلدمان إلى أنه

سيبحث الأمر مع إرنست بيرجمان " رئيس هيئة الطاقه الذرية الإسرائيلية" خلال لقائهما يوم الأحد من شهر إبريل ١٩٦٤، مؤكدًا أن موافقة إسرائيل على التفتيش ستسهم في تبسيط المشاكل الأميركية وعند هذه النقطة، تدخل أراد ولوبراني " مدير مكتب رئيس الوزراء ليفي أشكول والسكرتير السياسي لرئيس الوزراء "في النقاش، حيث قدّما اعتراضاتهما على التفتيش، مشيرين إلى المخاوف الإسرائيلية المتعلقة بهذا الأمر[xvii].

وفي ١٤ إبريل عام ١٩٦٤م جرت محادثه بين الرئيس جونسون والملك حسين، حيث افتتح الرئيس الأمريكي الاجتماع بالتأكيد على أهمية العلاقات الأمريكية الأردنية، مشيرًا إلى المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة للعالم العربي منذ عام ١٩٤٦، كما تطرق جونسون إلى قضية تحلية المياه، مؤكدًا أن العرض الأمريكي في هذا المجال لا ينحاز إلى أي طرف، من جانبه شدد الملك حسين على ضرورة التحدث بصراحة بشأن التحديات التي تواجه الشرق الأدنى، مؤكدًا على قلة الاختلافات الجوهرية بين العرب والولايات المتحدة، باستثناء القضية الفلسطينية، التي وصفها بأنها مصدر توتر رئيسي في العلاقات العربية الأمريكية، كما نقل رسالة من جامعة الدول العربية تعكس أمل القادة العرب في ألا تتحول القضية الفلسطينية إلى عامل رئيسي في تعكير صفو العلاقات مع الولايات المتحدة.

وتطرق الحسين إلى مشكلة مياه نهر الأردن خاصة وأنها تمثل نقطة خلاف حادة بين الدول العربية وإسرائيل، حيث أكد الملك حسين أن المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه النهر يؤدي إلى مشكلتين رئيسيتين :

١_ زيادة ملوحة مياه نهر الأردن السفلي : مما يؤثر سلبًا على المزارعين الأردنيين الذين يعتمدون على المياه العذبة.

٢_ تعزيز الهجرة اليهودية إلى إسرائيل : مما يؤدي إلى توسيع الاستيطان، وهو ما يزيد من التهديد الذي تشكله إسرائيل للدول العربية.

كذلك أشار الملك أيضاً إلى أن السياسة العربية تقوم على مبدأ احتواء إسرائيل، وأن أي اختلال في ميزان القوى يدفع العرب إلى البحث عن بدائل تسليحية، وهو ما يفسر لجوء بعض الدول العربية إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على الأسلحة.

هنا حاول الرئيس الأمريكي تهدئة المخاوف العربية، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة لا تنحاز إلى أي طرف، بل تسعى إلى التوزيع العادل للموارد، وأكد أن موقف واشنطن من مشروع إسرائيل لتحويل المياه يستند إلى الخطة التي تم وضعها عام ١٩٥٥، كما أوضح أن تقديم المساعدات الأمريكية للأردن يأتي في إطار تعزيز التنمية والاستقرار، ولكن المسؤولين الأردنيين اعتبروا أن هذه السياسة لا تحقق التوازن، حيث أشار وزير الخارجية الأردني إلى أن تصريح الرئيس الأمريكي بأن "المياه يجب ألا تكون سببًا للحرب بل للسلام" فُسّر عربيًا على أنه دعم أمريكي لحق إسرائيل في تحويل المياه ووفقًا للقانون الدولي، فإن للدول المشاطئة لنهر الأردن حقوقًا طبيعية في مياهه قبل أي دولة أخرى .

أضاف السفير الأردني سعد جمعة أن النهج الأمريكي يساوي بين إسرائيل والدول العربية، متجاهلًا الأوضاع التاريخية المعقدة، حيث أن الفلسطينيين تحولوا إلى لاجئين بينما استفادت إسرائيل من الدعم الغربي، كما

أوضح أن السياسة الأمريكية دفعت العديد من الدول العربية إلى تغيير تحالفاتها، مما أدى إلى تعزيز النفوذ السوفييتي في المنطقة ، حيث أقر المسؤول الأمريكي فيليبس تالبوت"Talbot Philips" بأن مشكلة ملوحة المياه تمثل تحديًا، وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل تقني عبر مشاريع تخزين المياه كما أكد أن الولايات المتحدة تدعم خطة وادي الأردن لضمان توزيع المياه وفقًا للمعايير العادلة، لكنه شدد على أهمية استمرار التعاون الأمريكي الأردني في هذا المجال . [xviii]

كذلك أجتمع وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا والملك حسين بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٦٤ لتعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والأردن، حيث أكد ماكنمارا التزام بلاده بتقديم المساعدات العسكرية في الوقت المناسب وبجودة عالية، مع الأولوية للأردن حتى على حساب المخزونات الأمريكية، كما ناقش الطرفان إمكانية شراء الأردن أسلحة أمريكية بتمويل من المجموعة العربية الجديدة، مع الحفاظ على مستوى المساعدات لعام ١٩٦٥.

هذا وقد عبّر الملك عن قلقه من أن تقليص الدعم العسكري قد يهدد التنمية الاقتصادية للأردن، مشيرًا إلى الحاجة للحفاظ على توازن عسكري في مواجهة التهديد الإسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك تناول النقاش التحديات الإقليمية، مثل استغلال إسرائيل لموارد نهر الأردن وتوسعها في المناطق المنزوعة السلاح، فضلًا عن النفوذ السوفييتي المتزايد في المنطقة. وحرص ماكنمارا على تأكيد السعي الأمريكي لتحقيق التوازن في سياساتها الإقليمية، مع الالتزام بتنفيذ تعهداتها تجاه الأردن[xix].

ا_ **مقترحات كريديل** : في ٢٢ مارس ١٩٦٤ سعت الولايات المتحدة لإقناع الأردن بقبول مقترحات كريدل بشأن توزيع مياه نهر الأردن.

- سعت الولايات المتحدة لإقناع الأردن بقبول مقترحات كريدل التي تهدف إلى توفير كميات أكبر من مياه نهر الأردن خلال فترة زمنية قصيرة
- هذه المقترحات تعتبر بديلاً عمليًا لخطة القمة العربية التي قد لا تنفذ بسبب التحديات السياسية واللوجستية.

ب_ الاعتبارات السياسيه للملك حسين :

- عبر الملك عن قلقه من أن قبول مقترحات كريدل قد يظهر وكأنه خروج عن التوافق العربي .
- أشار إلى حاجته لمناقشة الأمر مع القادة العرب الآخرين لضمان عدم التسبب في انقسامات داخل الوطن العربي.

ج_ الموقف الأمريكي من مقترحات كريديل :

- الولايات المتحدة رأت أن مقترحات كريدل تمنح الأردن فوائد تقنية ومائية تفوق الخطة العربية .
- أكدت واشنطن أنها لا تستطيع دعم مشاريع مياه تتعارض مع خطة عام ١٩٥٥، مثل سد المخيبة أو رفع جدران قناة شرق الغور، إلا إذا كانت جزءًا من الخطة الموحدة .

د_ التواصل مع القاده العرب بشأن المقترحات :

رأي الملك حسين أن عليه استشارة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والقادة العرب بشأن مقترحات كريدل، وطرح احتمالية تغيير موقف الجمهورية العربية المتحدة "مصر" من الخطة الموحدة كوسيلة لضمان قبول مقترحات كريدل .

و_ دور إسرائيل منها :

أشار الملك إلى أنه أستطاع أقناع إسرائيل بالتخلص من المياه المالحة في نهر الأردن ، أوضحت البرقية أن الجانب الأمريكي ما زال يعتبر مقترحات كريدل قابلة للتنفيذ لكنه بحاجة لمزيد من الوقت لإقناع الأطراف .

ي_ استراتجيات العمل علي المقترحات :

و تم التشديد على أهمية إبقاء المستشارين الفنيين والسياسيين الأردنيين مطلعين على تفاصيل المقترحات الأمريكية لتعزيز قبولها ، وتم النصح بعدم الضغط على الملك حسين بشكل مباشر، بل التركيز على تمهيد الطريق لدعم مقترحات كريدل تدريجيًا .[xx]

٦_ خطط الدول العربيه المتعلقه بالمياه :

في يناير ١٩٦٥، شهدت العلاقات الإقليمية توترًا متزايدًا بسبب مشاريع تحويل مياه منابع نهر الأردن، حيث أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول عن قلقه العميق إزاء هذه التطورات لاسيما موقف البرلمان اللبناني المرتقب الذي قد يصادق على هذه المشاريع، واعتبر ذلك تهديدًا حيويًا لاحتياجات إسرائيل المائية، مشيرًا إلى أن حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة الضرورية للتنمية الإسرائيلية على المحك.

ورغم تأكيده على عدم رغبته في اللجوء إلى القوة، أشار إشكول إلى أنه قد يضطر لذلك إذا لم يتم التوصل إلى حل، كما دعا الولايات المتحدة للضغط على الحكومة اللبنانية لمنع تنفيذ مشاريع التحويل، مستندًا إلى "وعود" و"ضمانات" تلقاها من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون. في المقابل، أكدت الولايات المتحدة تفهمها للقلق الإسرائيلي، لكنها أعربت عن رغبتها في تجنب التصعيد، معتبرة أن التهديد باستخدام القوة قد يحمل تداعيات كارثية وغير متوقعة.

رغم ذلك، أصر إشكول على أن إسرائيل ترى في الدورة البرلمانية اللبنانية المزمع عقدها نقطة حرجة في صياغة الاستراتيجية العربية، وأنها تتطلب متابعة دقيقة. وأعرب عن أمله في أن تستغل الولايات المتحدة نفوذها لتجنب أي تطورات قد تؤدي إلى تصعيد الصراع. ومع ذلك، شدد على أن إسرائيل لن تتخذ خطوات إعلامية أو تحريضية ضد لبنان حفاظًا على هيبة الحكومة اللبنانية وتجنب التصعيد العلني[xxi].

وفي ١٠ مارس ١٩٦٥، تناول تقدير الأستخبارات الوطنيه الوضع العربي الإسرائيلي خلال السنوات القليلة القادمة حيث أشار إلى تصاعد النزاع بين العرب وإسرائيل، بسبب التعاون العربي في مشاريع تحويل مياه نهر الأردن بجانب ثقة العرب بقدرتهم على مواجهة إسرائيل، ما أثار قلق إسرائيل من حدوث تغييرات استراتيجية لصالح العرب، وتوقعت الاستخبارات أنه في غضون عام أو أكثر، قد يؤدي نجاح المشاريع العربية لتحويل المياه إلى دفع إسرائيل للقيام بضربات عسكرية لتعطيل هذه المشاريع، خصوصاً في سوريا.

ومع ذلك، يُرجَّح التقرير محاولة إسرائيل في البداية ردع العرب باستخدام أدوات سياسية ونفسية لفصل الدول العربية عن بعضها، وفي حال نفذت إسرائيل هذه الضربات، فمن المتوقع أن تثير ردود فعل عسكرية من الجانب العربي، وخاصة سوريا، لكن هذه التطورات قد تؤدي إلى إجهاد التعاون العربي وتجنب تصعيد الأمور إلى حرب عامة.

كذلك أشار التقرير أيضاً إلى تصاعد سباق التسلح بين العرب وإسرائيل، مع احتمالية تطوير إسرائيل أسلحة متقدمة بما في ذلك أسلحة نووية بحلول أواخر الستينيات (١٩٦٧_ ١٩٦٨) في المقابل، احتمال امتلاك العرب للأسلحة النووية ضعيف للغاية.

فيما يتعلق بالموقف الدولي، من المتوقع أن تزداد صعوبة الحفاظ على علاقات متوازنة بين القوى الغربية وإسرائيل من جانب، والعرب من جانب آخر، مما قد يؤدي إلى استقطاب حاد بين إسرائيل والغرب من جهة، والعرب والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى.

من جانبه أوضح السفير هاريمان أن إسرائيل أصبحت مدركه أن الولايات المتحدة معارضة لأستخدام القوة ضد المشاريع العربية لتحويل مياه نهر الأردن. ومع ذلك، شدد هاريمان على أهمية بذل جهود لمنع نجاح هذه المشاريع العربية بالوسائل السلمية، مشيرًا إلى حساسية إسرائيل الشديدة تجاه حقوقها المائية والصعوبات المتوقعة في كبح جماحها إذا فشلت الوسائل السلمية[xxii].

ولقد تركزت الخطط العربية حول تحويل روافد نهر الأردن إلى سوريا ولبنان بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية وتنموية. كما سعت هذه الخطط إلى حرمان إسرائيل من المياه كمحاولة للضغط عليها، مع تأمين احتياجات الدول

العربية من المياه لاستخدامها في التنمية والزراعة. إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت هذه المشاريع تهديدًا لاستقرار المنطقة، حيث رأت أنها قد تؤدي إلى تصعيد التوترات مع إسرائيل، التي تعتمد بشكل كبير على مياه نهر الأردن.

وفي هذا السياق، تواصل جونسون مع الرئيس جمال عبد الناصر حيث أشار إلى خطة جونستون، التي وضعتها الولايات المتحدة سابقًا لتقسيم مياه النهر بشكل عادل بين الأطراف المعنية، باعتبارها إطارًا يمكن الاعتماد عليه لتجنب النزاع. كما أوصت الولايات المتحدة بضرورة تقديم العرب لمشاريعهم المائية في ضوء إيجابي يركز على الحقوق المشروعة للمياه وفق القوانين والاستخدامات الدولية، بدلاً من تصويرها كوسيلة لاستهداف إسرائيل. لاسيما جهود لبنان لتحويل روافد نهر الأردن إلى سوريا، صُوّرت كوسيلة لحرمان إسرائيل من المياه، مما زاد من احتمالية التصعيد العسكري، وتهدف هذه المقاربة إلى تخفيف التوترات الإقليمية وإيجاد حلول متوازنة تخدم جميع الأطراف دون تصعيد الصراع.[xxiii]

واعتبرت الولايات المتحدة أن هذه التوترات تشكل تهديدًا مباشرًا للسلام الإقليمي، داعية إلى استخدام المياه وفق القوانين الدولية المقبولة. وتري وزاره الخارجيه الامريكيه أن خطة جونستون لتقسيم المياه تمثل إطارًا مقبولًا لتخفيف التوترات، لكنها اعترفت بعدم قبول الأطراف المعنية للخطة علنًا. وعلى الرغم من ذلك، شجعت الولايات المتحدة على البحث عن صيغة أخرى تعزز التعاون بين الجانبين وتضمن حصول كل طرف على نصيبه المشروع من الموارد المائية.[xxiv]

وأعلنت وزاره الخارجيه الأمريكيه من خلال البرقيه التعميميه إلي بعض المناصب أنها شجعت اللهجه الأوليه لمؤتمر القمة العربي الأول في يناير ١٩٦٤ بسبب وجود روح من الاعتدال والبناء فى لهجتها، مما أعطى انطباعًا بإمكانية تبني نهج سلمي لمعالجة أزمة المياه. إلا أن هذه الروح الإيجابية لم تدم طويلًا، حيث تصاعدت التوترات في الفترة اللاحقة، حيث استخدم العرب لغة عدائية في وصف مشاريع المياه العربية، مشيرين إلى أنها تهدف إلى حرمان إسرائيل من مواردها المائية بدلاً من تلبية احتياجات الشعوب العربية. في الوقت نفسه، صدرت تصريحات تحريضية من كلا الجانبين بشأن الحوادث على الحدود العربية الإسرائيلية.

ازدادت الأمور تعقيدًا مع تدخل القيادة العربية الموحدة التي دفعت الدول العربية إلى تعزيز قدراتها العسكرية، مما زاد من حدة سباق التسلح في المنطقة، وجاءت التصريحات العربية، التي أعلنت نوايا تصفية إسرائيل، لتؤكد الطابع العدواني والتهديدي لهذه القيادة، مما أضاف مزيدًا من التوتر إلى الوضع الإقليمي المشتعل. هذه العوامل مجتمعة جعلت أزمة مياه نهر الأردن نقطة محورية للصراع، مع تداعيات خطيرة على استقرار الشرق الأوسط[xxv].

وجاء حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع السفير هاريمان" وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية حتى مارس ١٩٦٥" عن أزمة مياه نهر الأردن، حيث أشار إلى الصعوبات التي يواجهها العالم العربي في التوصل إلى اتفاق موحد بشأن خطة للتعامل مع الموارد المائية. وأكد أن تأثير خطط تحويل المياه التي يتبناها العرب على الإمدادات المائية الفعلية المتاحة لإسرائيل سيكون ضئيلاً. و تناول هاريمان العلاقة بين الإمدادات المائية الإضافية التي قد تحصل عليها إسرائيل وقدرتها على استيعاب المزيد من المهاجرين، في

سياق ذلك، كرر هاريمان النقاط التي وردت في التعليمات المتعلقة بجوانب "الكراهية" في الخطط العربية، مشيرًا إلى أن هذه الجوانب تمثل مصدرًا للتوتر الإقليمي، وأكد علي أهمية النظر إلى كل مصدر للتوتر في هذه الظروف الدقيقة والعمل على إزالته. وقد أبدى ناصر موافقته بالإيماء، لكنه امتنع عن تقديم أي تعليق إضافي .[xxvi]

في٦ أبريل عام ١٩٦٥، أُجريت محادثات دبلوماسية حساسة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مشكله النزاع علي المياه والمشاريع المتعلقة به، أكدت الولايات المتحدة دعمها للخطة الموحدة كإطار عام لتنظيم استخدام المياه بين الأطراف المعنية، لكنها اعتبرتها غير ملزمة بالكامل، معربة عن رفضها لاستخدام القوة لحل النزاعات المائية. كذلك عملت الولايات المتحدة على التأثير في الدول العربية، وخصوصًا لبنان، لمنع تنفيذ مشاريع تحويل مياه تتعارض مع الخطة الموحدة، مثل تلك المتعلقة بالروافد العليا لنهر الأردن، والتي تشمل مشاريع لتحويل منابع المياه التي تتدفق نحو بحيرة طبريا، وقد ناقشت الولايات المتحدة هذه المشاريع مع الحكومة اللبنانية، دون الوصول إلى توافق كامل. من جانبها، أكدت إسرائيل أن استخدام القوة سيكون الخيار الأخير في حال تعرض مصالحها المائية للخطر، لكنها شددت على أهمية تحويل المياه إلى خارج الحوض المائي، ودعت الولايات المتحدة إلى موقف واضح حيال هذه القضية، كما ركزت إسرائيل على أهمية الدبلوماسية الوقائية لمنع أي تصعيد محتمل مع الدول العربية، بينما استمرت المحادثات في ظل أجواء توتر إقليمي بشأن مشاريع تحويل المياه في المنطقة [xxvii].

في لقاء الملك حسين مع السفير هاريمان أدرك الملك إن قضية مياه الأردن كانت بلا شك في حالة حرجة للغاية، رغم أنه اعتبر هذا الأمر بمثابة

أعراض للنزاع الأساسي وليس السبب الحقيقي للصعوبات، ورأي أن الدول العربية لن توقف أعمال التحويل، وإن كان من غير الواضح ما إذا كانت هذه الأعمال ستلحق ضرراً خطيراً بإسرائيل. ومع ذلك، فقد شعر بأن إسرائيل شرعت في بذل جهود حثيثة لوقف الأعمال العربية. لذلك اقترح لأغراض التخطيط أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على فرضية مفادها أن الأعمال العدائية سوف تندلع في عام ١٩٦٥، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الأعمال محدودة وأن يهاجم العرب في ظل ظروف معينة، وربما يمكن التوصل إلى بعض الاتفاقات المعقولة من خلال كل هذا. لكنه في ذلك الوقت لا يستطيع أن يرى حلاً سلمياً كاملاً للقضية[xxviii].

وفي نقاش أخر للملك حسين مع السفير الأمريكي ، أكد الملك علي التزامه بالحفاظ على دفاع الأردن في مواجهة التهديدات الإسرائيلية الواضحة باستخدام القوة لوقف المشاريع العربية المتعلقة بالمياه، وأوضح أن إعادة انتشار الدبابات كان إجراءً دفاعيًا محضًا وليس استفزازيًا، إذ تم نشرها في مواقع دفاعية لمواجهة أي احتمال لهجوم بالدبابات. كما شدد على أن هذه الخطوة كانت طفيفة ومبررة نظرًا لعدم إمكانية اعتبار الوضع "طبيعيًا" في ظل هذه الظروف .

على الجانب الآخر، أبدت السفارة الأمريكية قلقها من أن إعادة انتشار الدبابات قد يؤدي إلى رد فعل عكسي يزيد من التوترات، وهو ما يتناقض مع الجهود الدولية لتهدئة الوضع ، حيث لم يكن هناك دليل قاطع في يد الملك عن حشد إسرائيل لقواتها علي الحدود ، ورغم ذلك، أعرب الملك عن ثقته بأن الدول العربية لن تبادر بأي أعمال عدائية، لكنه أكد ضرورة اتخاذ التدابير الدفاعية

اللازمة لحماية الأردن، وهذا يدل علي التصعيد العسكري بين العرب و إسرائيل بسبب أزمه المياه .[xxix]

من جانبه عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول أثناء محادثه مع السفير الأمريكي تالبوت عن استعداد بلاده للجوء إلى القوة، مشيرًا إلى أن العرب قد يقطعون ما يصل إلى ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه المخصصة لإسرائيل، وأنه من غير الممكن "الجلوس بصمت" أمام ذلك.

في المقابل، أكد تالبوت عن معارضه الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية، مشددة على التزامها بالطرق السلمية لحل النزاعات. ورغم أن واشنطن أكدت دعمها لحق إسرائيل في الحصول على حصتها من مياه الأردن بموجب خطة التنمية الموحدة، إلا أنها رفضت تأويل هذا الدعم ليشمل تأييد العمليات العسكرية. كما ناقش أشكول تقديرات حول سرعة تنفيذ مشاريع التحويل المائي العربية، حيث أشار إلى إمكانية إتمامها في غضون عامين، بينما رأت الولايات المتحدة أن تنفيذها سيستغرق وقتًا أطول. [xxx]

كذلك جرت محادثه بين السفير الأمريكي والرئيس جمال عبد الناصر في ٨ مايو ١٩٦٥، لمناقشة تداعيات مؤتمري القمة العربية ، خاصة وقد تبنت الدول العربية خطة لتحويل مياه روافد نهر الأردن ضمن أراضيها، مشددة على أن هذه الإجراءات لن تتجاوز المخصصات المنصوص عليها في خطة جونستون للتنمية المائية. ومع ذلك، أكدت التصريحات العلنية للعرب أن هذه المشاريع تهدف إلى تقويض الاقتصاد الإسرائيلي، ما أثار مخاوف من رد فعل عسكري إسرائيلي محتمل ضد هذه التحركات. وفي هذا السياق، سعت الدول

العربية إلى تعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية كإجراء احترازي ضد أي تصعيد إسرائيلي.

من جانبها، أبدت الولايات المتحدة معارضة واضحة لأي استخدام للقوة العسكرية لحل النزاع، داعية الطرفين إلى ضبط النفس، ومشددة على أن مشاريع العرب قد تؤدي إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه. ورغم محاولات الدول العربية توحيد مواقفها، إلا أن الخطة كشفت عن تناقضات داخلية وخلافات بين الدول المشاركة، مما أضعف فاعلية المشاريع المائية العربية وزاد من احتمالات التصادم العسكري. بذلك، تعكس الوثيقة أن قضية المياه لم تكن مجرد أزمة موارد، بل عاملًا رئيسيًا لتصعيد التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة[xxxi].

أوضح الملك حسين أن الخطة العربيه الموحده اقتصرت على نقطتين أساسيتين: أولاً، المضي قدمًا في تنفيذ مشاريع تحويل مياه الأردن ضمن الأراضي العربية، وثانيًا، تعزيز الجيوش العربية إلى مستوى يتيح لها الدفاع عن هذه المشاريع ضد أي هجوم إسرائيلي محتمل. وشدد الملك على أن هذه الخطة لا تهدف إلى تدمير إسرائيل، بل إلى تحقيق قدرة دفاعية تُوازن التهديد الإسرائيلي ، وأثنى الملك على الجهود الأمريكية في كبح جماح إسرائيل ومنعها من القيام بتحركات عسكرية استباقية، مؤكدًا أن التوازن العسكري الذي يسعى إليه العرب يهدف إلى حماية أنفسهم وليس إلى شن هجمات عدائية[xxxii].

حيث ركزت الجهود العربية على تنفيذ مشاريع تحويل مياه نهر الأردن وروافده بهدف الحد من استفادة إسرائيل من الموارد المائية. أقر القادة العرب إن هذه المشاريع كجزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي

وتقليل الاعتماد الإسرائيلي على مياه المنطقة. في المقابل، اعتبرت إسرائيل هذه الجهود تهديدًا مباشرًا لأمنها المائي والاقتصادي، وردّت بشن هجمات محدودة مثل استهداف الجرارات السورية في مايو ١٩٦٥، مبررة ذلك بأنها إجراءات وقائية تهدف إلى تعطيل المشاريع العربية قبل اكتمالها، مع تجنب التصعيد إلى حرب شاملة، ورغم استنكار الولايات المتحدة الهجمات الإسرائيلية وتحذيرها من تداعياتها على العلاقات الدولية تمسكت إسرائيل بموقفها، معتبرة أن تعطيل المشاريع العربية يعزز موقفها الإقليمي .[xxxiii]

كانت عملت الحكومة اللبنانية في ١٩ يوليو ١٩٦٥، على تنفيذ مشاريع لتحويل المياه "حفر القناه اللبنانيه "، وهو ما أثار قلق الحكومة الإسرائيلية التي اعتبرتها تهديدًا لأمنها المائي. من جهة أخرى، عبّر تالبوت، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، عن تقديره للتباطؤ النسبي في تنفيذ المشروع، لكنه أكد على ضرورة متابعة هذه الأنشطة عن كثب. كما أوضح تالبوت أن الولايات المتحدة لا تؤيد التصعيد الإسرائيلي، بل تشجع على استخدام قنوات دبلوماسية مثل قناة "ILMAC"[xxxiv] للتعبير عن القلق الإسرائيلي إزاء هذه الأنشطة.

وفي الوقت نفسه، عبّر عن قلق الولايات المتحدة من تصرفات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة تجاه العرب، مشيرًا إلى أن الردود الإسرائيلية على التهديدات المائية قد تكون مبالغًا فيها، وهو ما من شأنه تقويض صورة إسرائيل كدولة تسعى للسلام. كما أكد على أن تصعيد الأوضاع قد يعوق الجهود الأمريكية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية، داعيًا إلى تبني نهج أكثر هدوءًا يساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة[xxxv].

في سبتمبر ١٩٦٥، عُقد اجتماع بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير ووزير الخارجية الأمريكي دين راسك تناول قضايا محورية تتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي، بما في ذلك مياه نهر الأردن وتزايد التوترات الإقليمية. استعرضت مائير مخاوف إسرائيل من الخطط التي أعلنها الرئيس المصري جمال عبد الناصر في القمم العربية بشأن الهجوم على إسرائيل، معتبرةً تأجيل الهجوم لأربع سنوات غير مطمئن. وأكدت أن الخطاب العدواني لعبد الناصر له تأثير طويل الأمد على الشباب العربي، محذرةً من احتمال أن يحاول الجيش المصري تصعيد الصراع بعد مغامراته الفاشلة في اليمن. كما أثارت مائير تساؤلات حول جدوى تسهيل شحنات الغذاء إلى مصر، مطالبةً بأن تدرك الولايات المتحدة خطورة استعدادات ناصر ضد إسرائيل .

على صعيد آخر، أشارت مائير إلى قلق إسرائيل من مشروع سد المقيبة الذي تعمل عليه الأردن، معبرة عن مخاوفها من عدم التزام الأردن بحصص المياه المقررة وفق خطة جونستون، بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ مشاريع تحويل مياه أخرى. كما حذرت من أي خطط لعبور مياه نهر الليطاني إلى مفيدون، مؤكدة أن هذا سيكون غير مقبول من وجهة نظر إسرائيل. وأكدت مائير على أهمية الحفاظ على التوازن المائي وعدم ترك إسرائيل تعتمد على مصادر مالحة نسبيًا من المياه.

من جهته، شدد وزير الخارجية الأمريكي على أن الولايات المتحدة ترى نفوذ ناصر في العالم العربي أكثر اعتدالًا مما تتصوره إسرائيل، مشيرًا إلى دوره في تخفيف التوترات حول مسألة مياه نهر الأردن وفي التأثير المهدئ على سوريا ومع ذلك، أعرب عن استعداد الولايات المتحدة لمراجعة المخاوف الإسرائيلية المتعلقة بسلاح الجو الإسرائيلي والتأكيد على استكشاف كافة

الخيارات لتلبية احتياجات إسرائيل الأمنية. كما ناقش الطرفان مشكلة "فتح" والتخريب عبر الحدود الأردنية، حيث أكدت مائير خطورة هذه العمليات على أمن إسرائيل وضرورة التعامل بحزم مع المتسللين وأكدت أنها تعلم أن الملك حسين لايريد المتاعب ولكن إسرائيل تري أن مشكله فتح خطيره و تعتبر أن الرد علي الأردن أفضل طريقه للتعامل مع المشكله .[xxxvi]

أوضح وزير الخارجية اللبناني جورج حكيم التزام بلاده بالاتفاقيات المتعلقة باستخدام المياه، مشيرًا إلى تأثير هذه الخطط على لبنان وعلى علاقات الدولة مع جيرانها، خاصة سوريا وإسرائيل وقد أشار إلى أن خطة جونستون، التي خصصت للبنان كمية ضئيلة من المياه، لا تلبي احتياجات البلاد المتزايدة، لا سيما في المناطق الجنوبية وبيروت. كما تطرق إلى المعضلة التي يواجهها لبنان بسبب خطط تحويل المياه السورية والإسرائيلية، مؤكدًا أن إسرائيل تواصل تنفيذ مشاريعها لتوجيه المياه إلى النقب، وهو ما يراه تهديدًا لمصالح لبنان.

كما عبّر حكيم عن قلقه من أن التسرع في تنفيذ خطط المياه قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإقليمية. وأكد الوزير اللبناني أن لبنان مستعد للمخاطرة دفاعًا عن حقوقه في المياه، داعيًا إلى استمرار التواصل بين الحكومتين الأمريكية واللبنانية لحل المشكلة بطريقة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية وحقوق الدول في المنطقة، في المقابل أبدت الولايات المتحدة تأييدًا عامًا لخطة جونستون ولكنها أبدت قلقًا من التأثيرات السلبية لسرعة تنفيذ المشاريع العربية.[xxxvii]

هذا وقد ناقش المساعد الخاص للرئيس الأمريكي روستو الرئيس جونسون خطوات مشروع تحلية المياه في الشرق الأوسط في ٢٥ يونيو ١٩٦٦، والذي يشمل مساعدة إسرائيل في الدراسات والتخطيط لهذا المشروع، وتضمن هذا النقاش مجموعة من الالتزامات والشروط المرجعية المؤقتة التي تحدد دور الولايات المتحدة في هذا المشروع، تم التأكيد على التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدة الفنية لإسرائيل في دراسة وتحليل جدوى مشروع تحلية المياه، ولكن مع إبقاء خيار تقليص الدعم المالي إذا تبين أن المشروع غير مجدٍ اقتصاديًا.

كما تم النقاش حول الخيارات المختلفة لإنشاء محطة تحلية، بما في ذلك استخدام الطاقة النووية أو النفطية، مع التأكيد على أن الخيار النووي سيظل ممكنًا إذا كانت الظروف السياسية والاقتصادية مواتية، كذلك تم اقتراح تعيين ممثل أمريكي رفيع المستوى للتنسيق مع الإسرائيليين ومتابعة التقدم في المشروع، مع التأكيد على أن الإعلان عن هذه الخطوات يجب أن يتم بشكل مدروس لتفادي ردود فعل سلبية من الدول العربية، كما تم تحديد شروط مرجعية للمنسق الأمريكي في المشروع، بما في ذلك دراسة الوضع الاقتصادي في إسرائيل في السبعينيات، والبحث في طرق تمويل المشروع، بالإضافة إلى التعامل مع قضية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حال استخدام الطاقة النووية[xxxviii].

وجهة النظر العربية تجاه الاقتراحات الأمريكية :

لم يرفض العرب مشروع جونستون بسبب النواحي الفنية التي أثارها بعض الخبراء العرب تجاه بعض بنوده فقط، بل لأسباب ذات طابع سياسي أكثر عمقًا، حيث تشمل خطة تقسيم مياه نهر الأردن بين العربية وإسرائيل، أعترافاً

بوجود دولة اسمها "إسرائيل" على أرض عربية، وهو أمر مرفوض من الناحية السياسية والقومية في ذلك الوقت.

أما فيما يتعلق بتوزيع الحصص المائي على الدول العربية، فقد وافقت الدول على الحصص المائية لكل من سوريا ولبنان. ولكن بالنسبة للأردن يوجد نقص في الحصة المخصصة لها، والتي قُدّرت بـ٧٦٠ مليون متر مكعب، حيث اعتمد أن هذا التقدير على أساس منهج زراعي لا اقتصادي مع طبيعة الاقتصاد الأردني واحتياجاته المقرره ، حيث لم تُراعِ الاحتياجات اللازمة لها ، وأنها بعد التخصيص و التوزيع النهائي كانت النتيجة هي أن الأردن أقل حصة من حصتها المحتملة.[١]

لا تزال المياه تمثل مصدرًا للتوتر في المنطقة بسبب التحديات المستمرة مثل زيادة الطلب على المياه، والتغير المناخي، والتحكم الإسرائيلي بمصادر المياه في الضفة الغربية بعد حرب الستة أيام ١٩٦٧م، وعدم وجود اتفاق شامل يضمن توزيعًا عادلًا لموارد المياه بين جميع الأطراف لذا، يمكن القول إن الصراع على المياه لم ينتهِ بالكامل، بل تحول إلى صراع إداري وتقني يخضع لمفاوضات دائمة ويعتمد على التغيرات السياسية والبيئية في المنطقة.

الهوامش

[i] Foreign Relations of the United States (F.R.U.S) , 1955–1957, Arab-Israeli Dispute, 1955, Volume XIV, Telegram From Ambassador Eric Johnston to the Department of State , February 20, 1955, P,67.

[ii] F.R.U.S . , 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa, Volume XIII , Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , December 15, 1959 , P, 248.

[iii] F.R.U.S **,** 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962, Paper Prepared in the Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs , February 6, 1961, p, 16.

[iv] F.R.U.S , 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962 , Memorandum From the President's Deputy Special Counsel (Feldman) to President Kennedy , May 26, 1961, P, 130.

[v] F.R.U.S **,** 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962 , Memorandum of Conversation, August 26, 1961, P,232.

[vi] F.R.U.S , 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Near Eastern Posts , March 10, 1962, P, 1545.

[vii] F.R.U.S , 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962, Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (McGhee) to Secretary of State Rusk , June 1, 1962, tab A , Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk, May 25, 1962.

[viii] F.R.U.S ,1961–1963, Volume XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , August 30, 1962, P,80.

[ix] F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , January 7, 1964, P,10 .

[x] F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Johnson , SUBJECT , Arab-Israel Problems—1964 , January 16, 1964 ,P,18 .

[xi] F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel , January 25, 1964,P,27.

[xii] F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of Stat , February 22, 1964,P,39.

[xiii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Johnson , February 26, 1964,P ,44.

[xiv] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , SUBJECT , Israel and the Near East , March 4, 1964,P,50 .

[xv] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , March 4, 1964 ,P,53 .

[xvi] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State , March 25, 1964,P.80 .

[xvii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State , April 4, 1964 ,P,81.

[xviii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , SUBJECT , The United States and Jordan , April 14, 1964 P,92.

[xix] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Memorandum of Conversation , April 15, 1964**,**P,97.

[xx] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic , April 22, 1964,P,110.

[xxi] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, January 18, 1965,P,272.

[xxii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From the Ambassador at Large (Harriman) to President Johnson , March 15, 1965,P,408.

[xxiii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic , March 18, 1965,P,411.

[xxiv] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic , March 18, 1965,P,411.

[xxv] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts , March 19, 1965,P,416.

[xxvi] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , March 25, 1965,P,422.

[xxvii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts , April 6, 1965,P,431.

[xxviii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , April 8, 1965,P,434.

[xxix] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , April 22, 1965,P,445.

[xxx] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, April 23, 1965, ,P,447.

[xxxi] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , May 7, 1965 .

[xxxii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , May 8, 1965,P,454.

[xxxiii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, May 25, 1965, P,466.

[xxxiv] ILMAC : لجنه الهدنه المشتركه بين إسرائيل ولبنان

[xxxv] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel , July 19, 1965,P,477.

[xxxvi] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From Secretary of State Rusk to the Department of State , September 30, 1965 ,P,496.

[xxxvii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , October 6, 1965 .

[xxxviii] F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson , June 25, 1966,P,607.

٤٠ مؤامرات حول مياة نهر الأردن :دراسة قامت بها الجامعة العربية بدمشق ، مطابع الوحدة العربية بدمشق، ب.ت.

المصادر

الوثائق المنشورة

وثائق وزاره الخارجيه الأمريكيه .

1_Foreign Relations of the United States (F.R.U.S) , 1955–1957, Arab-Israeli Dispute, 1955, Volume XIV, Telegram From Ambassador Eric Johnston to the Department of State , February 20, 1955,P ,67.

2_ F.R.U.S . , 1958–1960, Arab-Israeli Dispute; United Arab Republic; North Africa, Volume XIII , Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , December 15, 1959,P, 248.

3_F.R.U.S **,** 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962, Paper Prepared in the Bureau of Near Eastern and South Asian Affairs , February 6, 1961,P,16.

4_F.R.U.S , 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962 , Memorandum From the President's Deputy Special Counsel (Feldman) to President Kennedy , May 26, 1961,P, 130.

5_F.R.U.S **,** 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962 , Memorandum of Conversation, August 26, 1961,P,232.

6_F.R.U.S , Volume XVII, Near East, 1961–1963, Circular Telegram From the Department of State to Certain Near Eastern Posts , March 10, 1962,P, 1545 .

7_ F.R.U.S , 1961–1963, Volume XVII, Near East, 1961–1962, Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (McGhee) to Secretary of State Rusk , June 1, 1962, tab A , Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk, May 25, 1962.

8_F.R.U.S ,1961–1963, Volume XVIII, Near East, 1962–1963, Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), August 30, 1962,P,80.

9_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , January 7, 1964,P,10 .

10_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From Secretary of State Rusk to President Johnson , SUBJECT , Arab-Israel Problems—1964, January 16, 1964,P,18 .

11_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli , Telegram From the Department of Dispute, 1964–1967 State to the Embassy in Israel , January 25, 1964,P,27.

12_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of Stat , February 22, 1964,P,39 .

13_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Johnson , February 26, 1964,P ,44.

14_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , SUBJECT , Israel and the Near East , March 4, 1964,P,50 .

15_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , March 4, 1964,P,53 .

16_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State , March 25, 1964,P.80 .

17_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State , April 4, 1964,P,81.

18_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , SUBJECT , The United States and Jordan , April 14, 1964 ,P,92.

19_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , April 15, 1964**,**P,97.

20_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic, April 22, 1964,P,110.

21_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, January 18, 1965,P,272.

22_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, National Intelligence Estimate , March 10, 1965,P,403.

23_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum From the Ambassador at Large (Harriman) to President Johnson , March 15, 1965,P,408.

24_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Department of

State to the Embassy in the United Arab Republic , March 18, 1965,P,411.

25_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Arab Republic , March 18, 1965,P,411.

26_ F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts , March 19, 1965,P,416.

27_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , March 25, 1965,P,422.

28_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts , April 6, 1965,P,431.

29_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , April 8, 1965,P,434.

30_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , April 22, 1965,P,445.

31_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, April 23, 1965,P,447.

32_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State , May 7, 1965.

33_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State , May 8, 1965,P,454.

34_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, May 25, 1965,P,466.

35_F.R.U.S , 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel , July 19, 1965,P,477.

36_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Telegram From Secretary of State Rusk to the Department of State , September 30, 1965,P,496.

37_F.R.U.S, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967 , Memorandum of Conversation , October 6, 1965 .

, 1964–1968, Volume XVIII, Arab-Israeli Dispute, 1964–1967, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson , June 25, 1966,P,607.

ثانياً:

المراجع :

١_ مؤامرات حول مياة نهر الأردن :دراسة قامت بها الجامعة العربية بدمشق ، مطابع الوحدة العربية بدمشق، ب.ت .